

## نحو المسير للملك للحكومة الأردنية

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته إلى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢

### قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقوله من الاجانب

**المادة - ١** يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقوله من الاجانب لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلی كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

**المادة - ٢** تضاف الى المادة الرابعة من القانون الاصلی الفقرة التالية كفقرة مستقلة :  
(يجوز لاي شخص اجنبي من كان يحمل الجنسية الاردنية او الفلسطينية ومن اصل عربي ان يمتلك اموالاً غير منقوله خارج مناطق البلديات او مناطق التنظيم او احواض البلد بالقدر الضروري لاعماله الانشائية او الزراعية كما يجوز لاي عربي غير اردني ان يمتلك اموالاً غير منقوله خارج المناطق المذكورة بالقدر الكافي لسكناه واداره اعماله فقط وفي كل الحالتين يتم ذلك بتسيير من وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء )

١٩٦٢/١/١١

**احميم بن طلال**

رئيس الوزراء	وزير المالية	وزير الخارجية
بهجت التلهوني	هاشم الطراونه	رفيق الحسيني